THE EDGE
CONSULTANCY
تقرير خاص من ذي إيدج
المعادن الحرجة:
الجبهة الجديدة في
المنافسة الاقتصادية بين
الولايات المتحدة والصين
يوليو 2026

## الملخص التنفيذي

دخلت الولايات المتحدة والصين مرحلة أعمق من التنافس الاقتصادي الاستراتيجي، محورها المعادن الحرجة والعناصر الأرضية النادرة. وما بدأ نزاعاً تجارياً حول التعريفات الجمركية تطوّر إلى صراع على المواد التي ترتكز عليها الصناعة المتقدمة، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والمركبات الكهربائية، والطاقة المتجددة، وأنظمة الدفاع. وخلال العام الماضي، انتقل هذا التنافس من الخطاب السياسي إلى صدمات إمداد متكررة وملموسة، وإلى استجابة سياسية شاملة من واشنطن وحلفائها.

سار التصعيد عبر ست خطوات متمايزة. ردّت بكين على التعريفات الأمريكية الجديدة في أبريل 2025 بفرض ضوابط ترخيص تصدير على سبعة عناصر أرضية نادرة متوسطة وثقيلة ومغناطيسات ذات صلة. تلتها موجة ثانية أوسع بكثير في 9 أكتوبر 2025، وسّعت الضوابط لتشمل خمسة عناصر إضافية، وفرضت للمرة الأولى نطاقاً خارج الحدود الإقليمية يشمل أي منتج مصنّع خارج الصين يحتوي على 0.1% أو أكثر من عناصر أرضية نادرة صينية المنشأ، أو مُصنَّع باستخدام تقنية معالجة صينية. وبعد مواجهة متوترة، تراجع الطرفان في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (آبيك) في بوسان: علّقت الصين إجراءات أكتوبر لمدة عام، حتى 10 نوفمبر 2026، بينما ظلت ضوابط أبريل والآلية الأساسية للترخيص سارية دون تغيير. وفي يناير 2026 شدّدت الصين ضوابط الاستخدام المزدوج التي تستهدف اليابان تحديداً، وفي مارس 2026 قنّنت إطاراً شاملاً لأمن سلاسل التوريد (الأمر رقم 834 الصادر عن مجلس الدولة). وفي الأحدث، أضافت الصين في 22 يونيو 2026 عشر كيانات أمريكية إلى قائمة ضوابط التصدير رداً على إدراج البنتاغون لشركات صينية في قائمته السوداء، ومن بينها شركتا MP Materials وUSA Rare Earth، وهما الشركتان المحوريتان في استراتيجية واشنطن ذاتها لبناء قدرة محلية على إنتاج العناصر الأرضية النادرة.

هيمنة الصين هيكلية لا عرضية. وبحسب موجز السلع المعدنية الصادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) لعام 2026، تستحوذ الصين على نحو 69% من استخراج العناصر الأرضية النادرة عالمياً، ونحو 90% من التكرير، ونحو 90% من تصنيع مغناطيس العناصر الأرضية النادرة، إلى جانب مراكز مهيمنة في الغاليوم والجرمانيوم والأنتيمون والغرافيت عالي الجودة للبطاريات. وتضع الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في تقييمها الموازي حصة الاستخراج عند نحو 60% والتكرير عند 91% وتصنيع المغناطيس عند 94%، وهو ما يذكّر بأن التقديرات تتفاوت بحسب المنهجية وإن اتفقت على اتجاه التركز وحجمه. ويتركز النفوذ في المراحل النهائية من السلسلة: فحتى مع تنويع مصادر الاستخراج، لا يزال معظم المواد يُوجَّه إلى الصين للفصل والتكرير. وقد تجلّت الكلفة الفعلية للاعتماد في البيانات، إذ تراجعت واردات الولايات المتحدة من بعض العناصر الأرضية الثقيلة كالإيتريوم بنحو 95% خلال الأشهر الثمانية التالية لأبريل 2025، ودفع المشترون الأوروبيون ما يصل إلى ستة أضعاف الأسعار المحلية الصينية لمدخلات المغناطيس، وأوقفت إحدى شركات السيارات الأمريكية إنتاج أحد طرازاتها مؤقتاً بسبب نقص في العناصر الأرضية النادرة.

جاءت استجابة واشنطن أكثر التعبئة الصناعية جرأةً في تاريخ هذا القطاع: مخزون مدني بقيمة 12 مليار دولار ("مشروع الخزنة")، وحصص ملكية اتحادية مباشرة في منتجين محليين، وتمويل من وزارتي الدفاع والطاقة، وخطابات نوايا من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (إكزيم) تقارب 4 مليارات دولار، وأطر ثنائية لأرضية أسعار مع أستراليا واليابان، ومنتدى وزاري بمشاركة 54 دولة أطلق تكتلاً حليفاً جديداً (فورج). ويعقّد إدراج 22 يونيو تلك الاستراتيجية بشكل مباشر، إذ يقيّد ما يمكن أن تتلقاه MP Materials وUSA Rare Earth من مدخلات صينية ثنائية الاستخدام، حتى في الوقت الذي تدعم فيه واشنطن توسعهما، وهو ما يؤكد أن بناء سلسلة توريد بديلة والتعرّض لاستهداف المورّد المهيمن الحالي يمكن أن يحدثا في آنٍ واحد. وبالنسبة لصانعي السياسات والمستثمرين، لم يعد السؤال المحوري ما إذا كان التنويع سيحدث، بل مدى سرعة نضج سلاسل التوريد البديلة، ذلك أن الاستخراج والمعالجة يتطلبان آجالاً زمنية طويلة. وستحدّد الإجابة تنافسية قطاعات تمتد من مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات إلى الطيران والدفاع خلال بقية العقد.

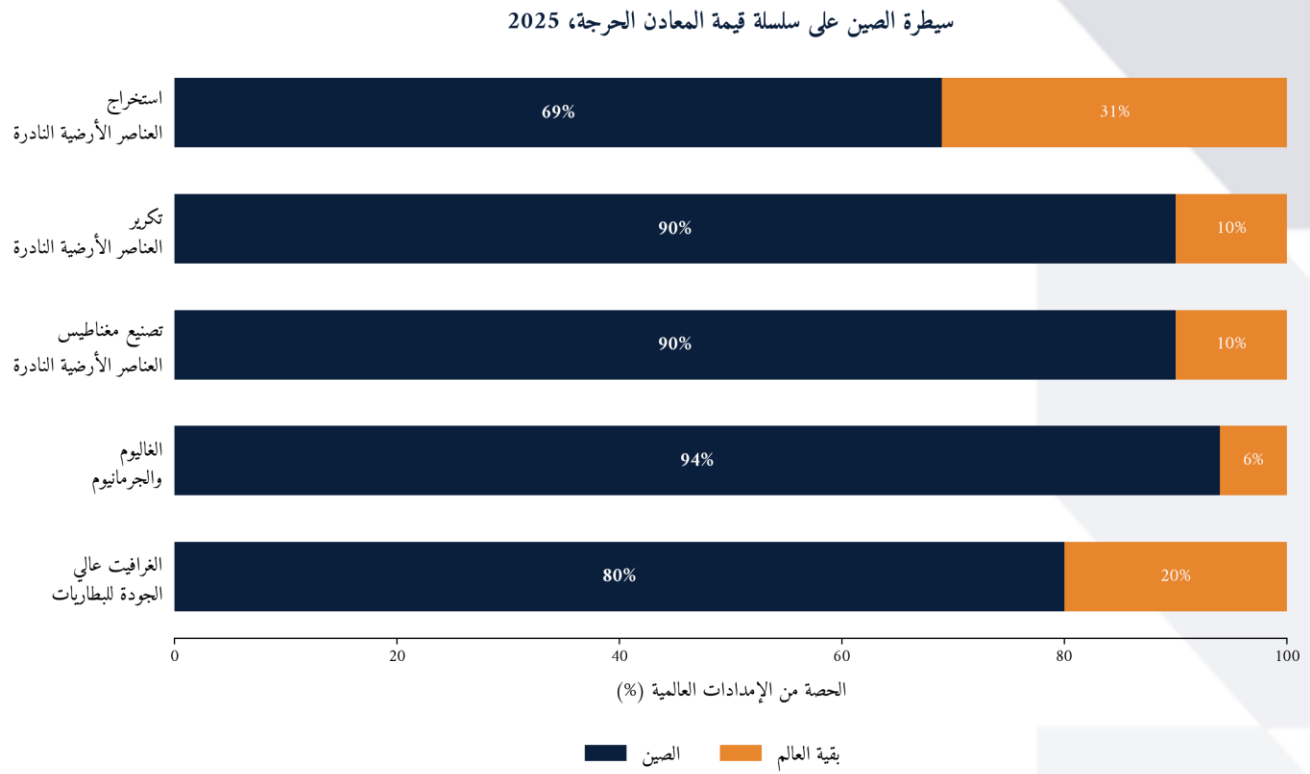


*الشكل 1. تسيطر الصين على كل مرحلة من مراحل سلسلة قيمة المعادن الحرجة. المصادر: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 2026؛ الوكالة الدولية للطاقة؛ البرلمان الأوروبي.*

# المعادن الحرجة: الجبهة الجديدة في المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

## سيطرة الصين على سلسلة التوريد

بُنيت مكانة الصين على مدى عقدين من الزمن عبر استراتيجية صناعية مدروسة جمعت بين الاستثمار في التعدين، والتوسع الحثيث في القدرة على المعالجة، والدعم الحكومي، والتساهل البيئي في التكرير، وسياسات تسعير لم يتمكن المنافسون من مجاراتها. والنتيجة منظومة متكاملة تمتد من الاستخراج إلى الفصل والتحويل المعدني وتصنيع المغناطيس، عجز المنافسون عن محاكاتها على نطاق واسع.

تحتل الصين اليوم مركزاً مهيمناً في كل مرحلة تقريباً من مراحل سلسلة القيمة:

- تنتج نحو 69% من إنتاج مناجم العناصر الأرضية النادرة عالمياً (تضع الوكالة الدولية للطاقة استخراج عام 2024 عند نحو 60%)، وتملك أكبر احتياطي عالمي يقارب 44 مليون طن (هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 2026).
- تسيطر على ما يقارب 90% من القدرة العالمية على تكرير وفصل العناصر الأرضية النادرة؛ ويضع التقدير المستقل للوكالة الدولية للطاقة هذه النسبة عند نحو 91%.
- تصنّع ما بين 90% و94% من مغناطيسات العناصر الأرضية النادرة الدائمة في العالم، بحسب المصدر.
- تستحوذ على نحو 94% من الغاليوم والجرمانيوم، وحصة رائدة من الأنتيمون والتنغستن والغرافيت عالي الجودة للبطاريات.

لا ينبغي التقليل من الأهمية الاستراتيجية للتكرير. فبينما تتوسع مشاريع التعدين عالمياً في أستراليا والولايات المتحدة والبرازيل وغيرها، لا تزال معظم المواد المستخرجة تُشحن إلى الصين للتكرير والفصل قبل وصولها إلى المصنّعين. وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن متوسط حصة أكبر ثلاث دول في تكرير معادن التحول الطاقي بلغ نحو 86% في عام 2024، والصين هي المورّد المهيمن الوحيد لـ19 من أصل 20 معدناً استراتيجياً، ومن المتوقع أن يتراجع هذا التركّز بشكل طفيف فقط بحلول عام 2035 في ظل السياسات الحالية.

يخلق هذا التركز عنق زجاجة عميقاً. فحتى حين ينجح تنويع مصادر التعدين، يبقى الاعتماد على بنية المعالجة الصينية كبيراً. وقد حذّرت وزارة الدفاع الأمريكية مراراً من أن التسعير المدعوم حكومياً يتيح للشركات الصينية تحمّل خسائر كانت ستُفلس أي منافس تجاري في أي مكان آخر، وهي ديناميكية أسهمت في إغلاق أو نقص الاستثمار في منشآت المعالجة عبر الاقتصادات الغربية. لذا فإن كسر هذه القبضة يتطلب ليس فقط مناجم جديدة، بل مصافي وخطوط فصل ومصانع مغناطيس جديدة، وهي الحلقات الأكثر كثافة رأسمالية وتطلباً تقنياً.

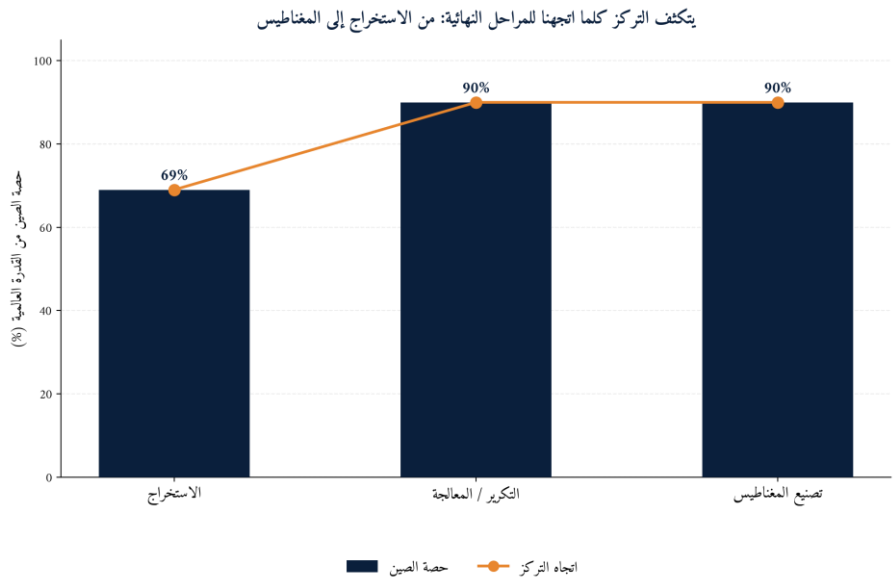


*الشكل 2. يتكثف عنق الزجاجة في المراحل النهائية: من الاستخراج إلى المغناطيس. المصادر: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 2026؛ الوكالة الدولية للطاقة.*

## اضطراب سلسلة التوريد وكلفة الاعتماد

ظهرت التداعيات الاقتصادية لقيود التصدير الصينية شبه فورية. فمغناطيسات العناصر الأرضية النادرة الدائمة مكوّنات لا بديل لها في محركات المركبات الكهربائية، وتوربينات الرياح، والروبوتات المتقدمة، وأنظمة تبريد وإلكترونيات الطاقة في مراكز البيانات، وأنظمة الطيران، وتوجيه الصواريخ، والمعدات العسكرية الدقيقة. ومع تشديد الترخيص، تراجعت الشحنات إلى عدة أسواق بشكل حاد وغير متكافئ.

أصاب الاضطراب الولايات المتحدة بأشد وطأة. وبحسب تحليل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) لبيانات الجمارك الصينية، لم تتعافَ واردات الولايات المتحدة من مغناطيسات العناصر الأرضية النادرة إلى مستويات ما قبل القيود لعام 2024، حتى مع تعافي الواردات الأوروبية. ويبرز التباين بوضوح في فئات ضيقة من العناصر الأرضية الثقيلة: صدّرت الصين 17 طناً فقط من الإيتريوم إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر الثمانية من أبريل إلى ديسمبر 2025، مقابل 333 طناً في الأشهر الثمانية السابقة، أي تراجع بنحو 95%، لم يتعافَ سوى بشكل طفيف إلى 20 طناً بحلول فبراير 2026. وحين خفّفت الصين القيود في نوفمبر 2025، قفزت صادرات المغناطيس عالمياً بنسبة 13% وارتفعت الشحنات إلى أوروبا بنسبة 60% على أساس سنوي، بينما استمرت الواردات الأمريكية في التراجع بنسبة 11% في ذلك الشهر. وتفيد الوكالة الدولية للطاقة، في تقرير منفصل، بأنه حتى بعد التعافي الجزئي للأحجام، ظلت الأسعار للمشترين خارج الصين أعلى هيكلياً، إذ بلغت الأسعار الأوروبية لبعض العناصر الأرضية النادرة ما يصل إلى ستة أضعاف نظيرتها داخل الصين.

استجاب المصنّعون بخفض الإنتاج مؤقتاً واللجوء إلى مصادر توريد احتياطية. وأوقفت إحدى كبرى شركات السيارات الأمريكية إنتاج أحد طرازاتها مؤقتاً في عام 2025 بسبب نقص في العناصر الأرضية النادرة. ورغم أن المخزونات خفّفت الأثر مبدئياً، كشف هذا الحدث عن المخاطر الكامنة في سلاسل التوريد المركّزة. ويحاكي هذا الوضع أزمة نقص أشباه الموصلات التي أعقبت جائحة كوفيد-19: ففي الحالتين، ضاعفت الكفاءة المحقَّقة عبر التركز من هشاشة النظام في النهاية.

الدلالة الأوسع حاسمة: أصبحت المعادن الحرجة أصولاً استراتيجية لا سلعاً اعتيادية، تُسعَّر وتُوزَّع بقدر ما تحكمها الجغرافيا السياسية بقدر ما تحكمها الأسواق. ويتوقع المحللون أن تستمر علاوات الأسعار خارج الصين، لا سيما لمدخلات المغناطيس كالنيوديميوم والبراسيوديميوم والعناصر الأرضية الثقيلة، حتى عام 2026 وما بعده، طالما ظلت القدرة على المعالجة خارج الصين محدودة.

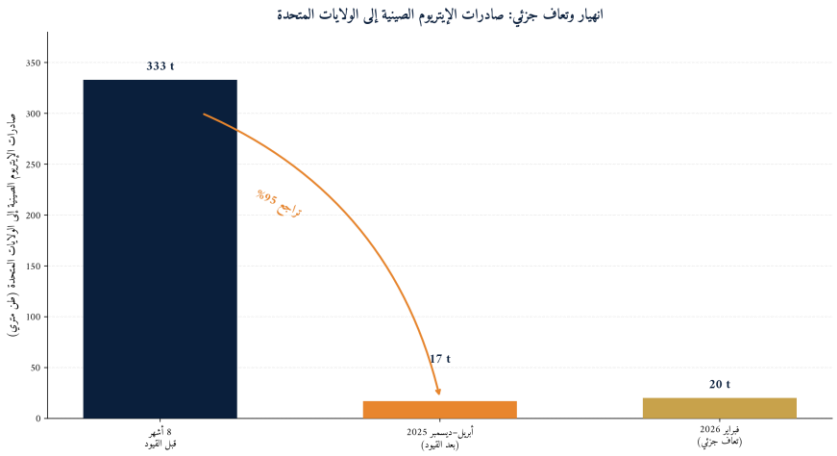


*الشكل 3. انهيار بنسبة 95% في إمدادات الإيتريوم الأمريكية يوضح أثر القيود المستهدفة. المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (2026).*

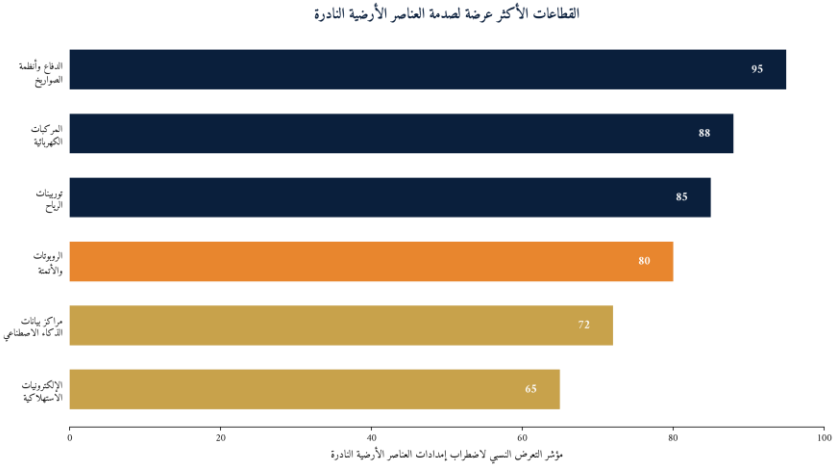


*الشكل 4. الدفاع والمركبات الكهربائية والطاقة النظيفة هي الأكثر عرضة لصدمة العناصر الأرضية النادرة. مؤشر تحليلي يجمع بيانات الاستخدام النهائي لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية وتوقعات الطلب للوكالة الدولية للطاقة؛ وليس إحصاءً رسمياً.*

## سلّم التصعيد: عام من الضغط المحسوب

ما يميّز هذه المرحلة عن الاحتكاك التجاري السابق هو النمط نفسه، لا أي إجراء بمفرده. فقد انتقلت الصين من التشديد الواسع، إلى النطاق خارج الحدود الإقليمية، إلى إطار قانوني رسمي، إلى الاستهداف على مستوى الكيانات، وكل خطوة محسوبة لا رد فعل عشوائي. ويكشف هذا التسلسل عن عقيدة متعمّدة: يمكن تكثيف القيود أو تعليقها أو إعادة توجيهها دون إضعاف البنية القانونية الأساسية.

أوضح مثال على ذلك هو الخطوة الأحدث. ففي 22 يونيو 2026، أضافت وزارة التجارة الصينية عشر شركات أمريكية إلى قائمة ضوابط التصدير، مانعةً الشركات الصينية من تزويدها بسلع ثنائية الاستخدام، وحاظرةً على أي طرف في العالم نقل سلع صينية المنشأ ثنائية الاستخدام إليها. اثنتان من هذه الشركات العشر، MP Materials وUSA Rare Earth، هما الشركتان الرائدتان في استراتيجية الحكومة الأمريكية الخاصة بالعناصر الأرضية النادرة: فـMP Materials تحمل حصة ملكية واتفاقية أرضية سعر وشراء مسبق من وزارة الدفاع، بينما تخضع USA Rare Earth لترتيب تمويل اتحادي يقارب 1.6 مليار دولار. وقد صوّرت بكين هذا الإجراء كردّ على إضافة البنتاغون في أوائل يونيو نحو ثمانين شركة صينية إلى قائمة الكيانات المرتبطة عسكرياً. وكان رد فعل السوق الفوري محدوداً، إذ كانت الشركتان قد توقعتا هذه المخاطرة التنظيمية، لكن الإشارة ليست كذلك: فالجهة الأكثر مسؤولية عن تزويد طموحات منافسها في العناصر الأرضية النادرة باتت قادرة الآن على استهداف منافسين بعينهم لاستبعادهم، وهي أداة مختلفة عن الترخيص الشامل للتصدير وأكثر دقة منه.

يُقيَّم الأثر العملي لإجراء يونيو بأنه محدود في المدى القريب، إذ يقيّد المدخلات الصينية ثنائية الاستخدام الواردة إلى الشركتين المُسمّاتين دون أن يقطع مبيعاتهما، وكانت الشركتان قد بنتا قدراً من المرونة في سلاسل توريدهما مسبقاً. غير أن أهميته هيكلية: فهو يرسي سابقة للاستهداف القطاعي المحدد، ويضيف مخاطر تمويل وشراكة لأي شركة محورية في جهود الغرب لخفض الاعتماد، ويترك سؤالاً مفتوحاً حول ما إذا كانت بكين ستوسّع تصنيفات مماثلة لتشمل منتجين حلفاء آخرين، مع اقتراب نافذة التهدئة الأوسع من موعد مراجعتها المقرر في نحو نوفمبر 2026.

سلم تصعيد الصين في المعادن الحرجة، أبريل 2025 – يونيو 2026

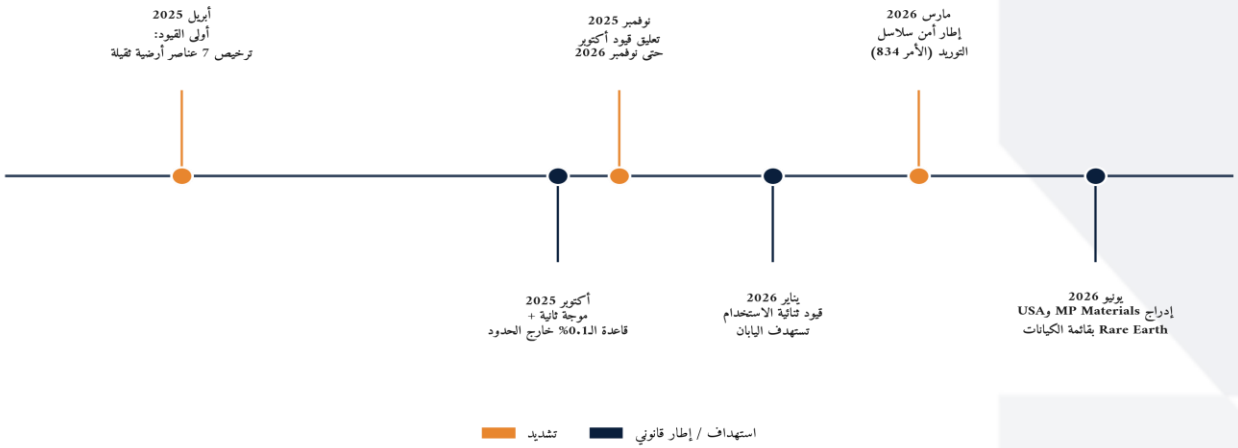


*الشكل 5. ست خطوات في عام واحد: أصبح نفوذ الصين في المعادن الحرجة أداة محسوبة وقابلة للتكرار. المصادر: البرلمان الأوروبي؛ معهد أندرسن؛ رويترز؛ واشنطن بوست.*

## جهود التنويع العالمية

إدراكاً لمخاطر الاعتماد المفرط، عجّلت الحكومات والشركات وتيرة التنويع. وبرزت أستراليا وكندا والبرازيل والسعودية وإندونيسيا كوجهات رئيسية للاستثمار في الاستخراج، وبصورة متزايدة، في المعالجة.

تحتل أستراليا مكانة محورية بفضل احتياطياتها الكبيرة من العناصر الأرضية النادرة وخبرتها التعدينية الراسخة؛ وقد بدأت شركة Lynas Rare Earths تكرير أول دفعة من الديسبروسيوم خارج الصين في ماليزيا، بتمويل جزئي من اليابان. وتوفر كندا استقراراً تنظيمياً وقرباً من الأسواق الصناعية الأمريكية. وأصبحت إندونيسيا القوة الحاسمة في معالجة النيكل، بينما تواصل البرازيل جذب الاستثمار عبر فئات متعددة من المعادن. ووسّعت اليابان وكوريا الجنوبية استثماراتهما في المعالجة بهدف خدمة سلاسل التوريد الحليفة، ودخلت السعودية هذا المجال عبر أطر ثنائية مع واشنطن.

غير أن التنويع يواجه عقبات عنيدة:

- آجال زمنية طويلة لتطوير المشاريع، تمتد غالباً عقداً كاملاً من الاكتشاف إلى الإنتاج.
- متطلبات تصاريح بيئية وموافقة المجتمعات المحلية.
- تكاليف رأسمالية مرتفعة، تزيد عادة بنحو 50% في الأسواق الناشئة مقارنة بالمنتجين الراسخين (الوكالة الدولية للطاقة).
- تحديات تقنية في المعالجة والفصل، خاصة للعناصر الأرضية الثقيلة.
- قيود في القوى العاملة والمعدات المتخصصة.

حتى مع توسّع القدرة التعدينية، لا تزال حصة كبيرة من الإنتاج تُشحن إلى الصين للمعالجة، مما يحافظ على نفوذها في السلسلة. واختبار المرونة الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة يبعث على القلق: فلو أُزيل أكبر مورّد، لن تلبي الإمدادات العالمية المتبقية سوى نحو نصف الطلب المتوقع لعام 2035 على معادن البطاريات والعناصر الأرضية النادرة، ويمكن لصدمة مستمرة أن ترفع متوسط أسعار حزم البطاريات بنسبة 40% إلى 50%. لذا فإن التنويع تحوّل متوسط المدى، لا حلٌّ فوري.

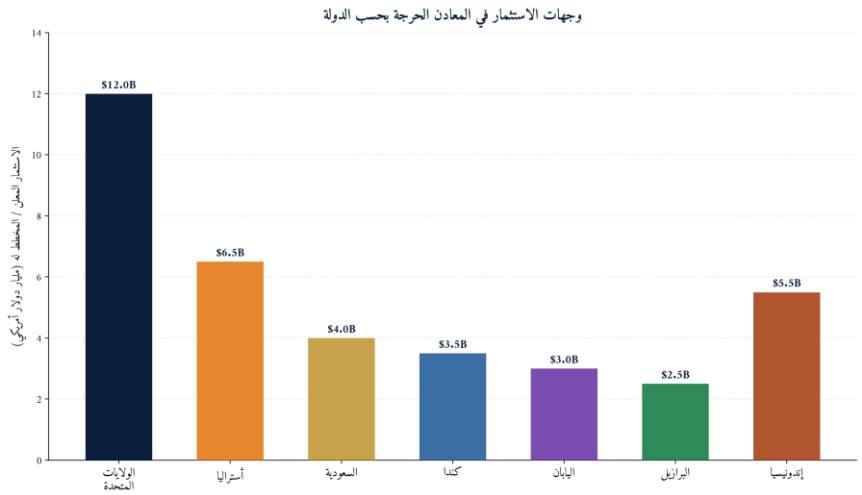


*الشكل 6. تتحرك استثمارات الحلفاء بقيادة التزام مشروع الخزنة الأمريكي. المصادر: البيت الأبيض؛ إكزيم؛ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية؛ رويترز.*

## الذكاء الاصطناعي والدفاع: الموجة القادمة من الطلب

يتسارع الطلب على المعادن الحرجة مدفوعاً بتحولات تقنية هيكلية. فبنية الذكاء الاصطناعي التحتية تتطلب كميات ضخمة من أشباه الموصلات المتخصصة، وأنظمة التبريد المتقدمة، وإلكترونيات الطاقة، ومعدات مراكز البيانات، وكلها تعتمد على مدخلات من المعادن الحرجة. وبحلول عام 2035، قد تستأثر مراكز البيانات بما يقارب 9% من الطلب الأمريكي على الكهرباء، مستهلكةً كميات كبيرة من النحاس والعناصر الأرضية النادرة ومجموعة واسعة من المواد.

ويضاعف التحديث الدفاعي هذا الطلب. فالمواد الاستراتيجية، ومنها الأنتيمون والتنغستن والجرمانيوم والغاليوم والعناصر الأرضية النادرة، ضرورية لأنظمة الصواريخ والرادار والمقاتلات والاتصالات والذخائر المتقدمة، وهي بالضبط الفئات التي تُحكم الصين قبضتها عليها وأبدت استعدادها لتقييد تصديرها ثنائي الاستخدام. وبحسب بيانات الحكومة الأمريكية، تستورد الولايات المتحدة أكثر من 70% من احتياجاتها من اثني عشر معدناً ذا أهمية استراتيجية، ويخلص تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2026 إلى أن البلاد تعتمد على الاستيراد بنسبة 100% في 13 معدناً حرجاً وبأكثر من 50% في 20 معدناً آخر.

وتؤكد إشارات الأسعار حجم هذا النفوذ: ارتفعت أسعار الأنتيمون بنحو 144% في عام 2025 وسط القيود الصينية على التصدير. ويشير تقارب توسع الذكاء الاصطناعي والتحديث الدفاعي إلى أن نمو الطلب سيبقى قوياً هيكلياً طوال العقد المقبل، حتى مع تعثّر تنويع الإمدادات. وهذا هو التوتر الجوهري لهذه المرحلة: طلب يتسارع وفق منحنى تقني، مقابل تنويع إمدادات يسير وفق منحنى إنشائي صناعي أبطأ بكثير.

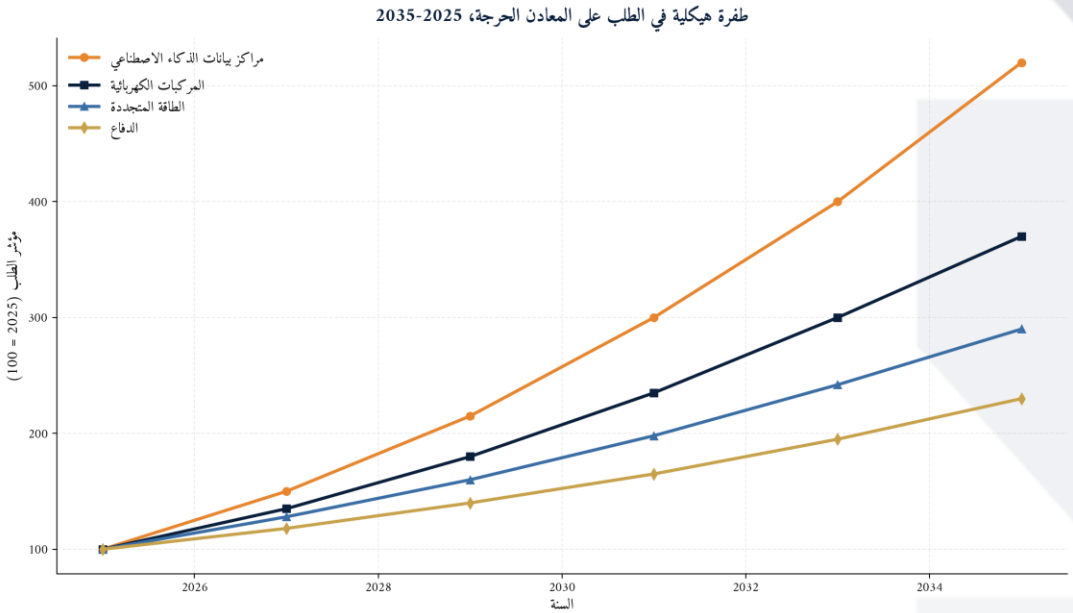


*الشكل 7. مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي تقود طفرة هيكلية متعددة القطاعات في الطلب على المعادن. تجميع لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة (سيناريو STEPS) وتوقعات القطاع.*

## الاستراتيجية الأمريكية: المخزونات والاستثمار والدبلوماسية المعدنية

استجابت واشنطن باستراتيجية متعددة المسارات تجمع بين التخزين الاستراتيجي، والاستثمار المحلي، والملكية الرأسمالية المباشرة، والدبلوماسية المعدنية، في موقف تدخّلي غير معتاد بالنسبة للولايات المتحدة، يخضع الآن لاختبار مباشر بعد إدراج الصين في 22 يونيو لاثنتين من أبرز الجهات المستفيدة منه.

**التخزين الاستراتيجي**

في فبراير 2026 أطلق الرئيس ترامب "مشروع الخزنة"، وهو احتياطي استراتيجي أمريكي للمعادن الحرجة بقيمة 12 مليار دولار موجّه للصناعة المدنية، بُني كشراكة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين نحو 10 مليارات دولار من تمويل بنك التصدير والاستيراد (إكزيم) وقرابة 2 مليار دولار من رأس المال الخاص. وخلافاً للمخزون الدفاعي الوطني المخصص للأغراض العسكرية فقط، يُدار مشروع الخزنة وفق آلية قائمة على الطلب، إذ تحدد التزامات الشراء من المصنّعين ما يُخزَّن. وتسعى وزارة الدفاع بشكل منفصل إلى عمليات شراء معجّلة تستهدف ما يصل إلى مليار دولار في المدى القريب.

**الاستثمار المحلي والحصص الرأسمالية**

يمتد التمويل الاتحادي ليشمل دعماً من وزارة الطاقة (نحو 1.82 مليار دولار عبر أربعة عشر مشروعاً)، واستثماراً تصنيعياً من وزارة الدفاع (نحو 400 مليون دولار)، ونحو 7.5 مليار دولار مخصصة للمعادن الحرجة بموجب قانون "ون بيغ بيوتيفول بيل". والأبرز من ذلك أن واشنطن اتخذت حصصاً رأسمالية مباشرة في منتجين: صفقة بارزة مع MP Materials تتضمن حصة ملكية وأرضية سعر وشراء مسبق؛ وترتيب بقيمة نحو 1.6 مليار دولار مع USA Rare Earth؛ وحصص في Lithium Americas وTrilogy Metals. وقد أُدرجت كل من MP Materials وUSA Rare Earth الآن أيضاً على قائمة ضوابط التصدير الصينية، وهو تذكير بأن الدعم الاتحادي لا يعزل الشركة عن الإجراءات المضادة من المورّد المهيمن الحالي.

**الدبلوماسية المعدنية**

إلى جانب الإجراءات المحلية، وسّعت الولايات المتحدة دبلوماسيتها المعدنية، فوقّعت أطراً ثنائية مع أستراليا واليابان في أكتوبر 2025 تتضمن تعاوناً حول آليات أرضية الأسعار، وعقدت منتدى وزارياً بمشاركة 54 دولة في فبراير 2026. وفيه أطلق وزير الخارجية روبيو مبادرة "فورج" (منتدى المشاركة الجغرافية الاستراتيجية للموارد)، المتصوَّرة كمنطقة تجارية تفضيلية بأسعار مرجعية تعمل كأرضيات قابلة للإنفاذ. وأصدر بنك إكزيم خطابات نوايا تقارب 4 مليارات دولار عبر سلسلة العناصر الأرضية النادرة، وتمتد الأطر الثنائية الآن لتشمل السعودية والأرجنتين والمغرب وبيرو وغيرها. وبشكل منفصل، توقف إعلان بموجب المادة 232 صدر في يناير 2026 بشأن المعادن الحرجة المُصنَّعة عن فرض تعريفات جديدة، لكنه وجّه وزارة التجارة والممثل التجاري الأمريكي للتفاوض على أرضيات أسعار واتفاقيات توريد، مع تقرير حالة مستحق للرئيس بحلول 13 يوليو 2026، وهو موعد نهائي قريب قد يعيد تشكيل المشهد الجمركي.

الهدف واضح: خفض الهشاشة الاستراتيجية مع بناء سلاسل توريد حليفة ومرنة. والقيد واضح بالقدر ذاته، إذ تتطلب ترجمة الإعلانات إلى إنتاج فعلي سنوات، ويبقى الإحلال الفعلي للإنتاج الصيني متواضعاً مقارنة بحجم الاعتماد القائم. ويضيف إدراج يونيو قيداً إضافياً: فالشركات المقصود بها ترسيخ الاكتفاء الذاتي الأمريكي باتت هي نفسها الآن داخل محيط الرد التجاري الصيني.

*الشكل 8. استراتيجية أمريكية رباعية الركائز: المخزونات، والاستثمار، والحصص، والدبلوماسية. المصادر: البيت الأبيض؛ وزارة الطاقة؛ وزارة الدفاع؛ إكزيم؛ وزارة الخارجية؛ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.*

## الخاتمة

برزت المعادن الحرجة كأحد أبرز ساحات المواجهة في العلاقة الاقتصادية المتطورة بين الولايات المتحدة والصين. وتمتد هيمنة الصين إلى ما هو أبعد من التعدين لتشمل المعالجة والتكرير وتصنيع المغناطيس، مما يخلق مزايا هيكلية يصعب محاكاتها سريعاً. وقد أظهرت قيود التصدير لعام 2025، وتعليقها الجزئي في نوفمبر 2025، وإجراءات يناير 2026 المستهدفة لليابان، وإدراج يونيو 2026 لشركتي MP Materials وUSA Rare Earth، مجتمعةً، كيف يمكن لسلاسل توريد مركّزة أن تُحدث اضطراباً فورياً عبر اقتصادات صناعية متقدمة، وإلى أي مدى بات هذا النفوذ يُطبَّق بمرونة، بل وبطابع شخصي مباشر.

يتسارع التنويع، مدعوماً بتعبئة غير مسبوقة لرأس المال العام، وتدخل رأسمالي مباشر، وتنسيق حليف عبر أرضيات الأسعار وتكتل فورج. غير أن التحول الحقيقي سيتطلب سنوات من الاستثمار والتطوير التقني والتنسيق السياسي، لأن القيد الملزم يكمن في المعالجة النهائية، وهي عملية كثيفة رأسمالياً ومتطلبة تقنياً وبطيئة البناء. وتمثل نافذة التعليق الممتدة حتى نوفمبر 2026، والموعد النهائي للمفاوضات بموجب المادة 232 في 13 يوليو 2026، فترة تنفّس ومحفزات قريبة المدى لا حلاً نهائياً؛ إذ يمكن للقيود أن تعود أو تشتد مجدداً متى تبدلت الحسابات الأوسع.

بالنسبة للمستثمرين، من المرجح أن تبرز أجدى الفرص في مشاريع تعدين المعادن الحرجة خارج الصين، وقدرات المعالجة والتكرير في الاقتصادات الحليفة، وشركات تقنيات المواد الاستراتيجية والمغناطيس، وسلاسل التوريد المرتبطة بالدفاع، وموردي البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، مع أرضيات أسعار حكومية واتفاقيات شراء مسبق تخفف تدريجياً من مخاطر هذه الاقتصادات، وإن كان إدراج يونيو تذكيراً بأن حتى الشركات المدعومة اتحادياً تحمل مخاطر تعرض للصين. وبالنسبة لصانعي السياسات، يكمن التحدي في الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية والمرونة الاستراتيجية، وفي مواصلة الاستثمار لفترة كافية تسمح للقدرات الجديدة بالنضج. وستساعد الأشهر المقبلة، عبر الموعد النهائي للمادة 232 في يوليو ومراجعة ضوابط التصدير في نوفمبر، على تحديد ما إذا كان سوق المعادن الحرجة العالمي سيتنوع بشكل ملموس أم سيبقى مرتكزاً حول الريادة الصناعية الصينية.

## المنهجية وإخلاء المسؤولية

*يجمع هذا التقرير إحصاءات رسمية، وسجلات إنفاذ وسياسات، وتحليلات سوقية موثوقة حتى نهاية يونيو 2026. وترتبط الادعاءات الكمية بمصادر أوّلية مُسمّاة: أرقام الحصة من الإمدادات والاعتماد على الاستيراد إلى موجز السلع المعدنية لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2026 وتقرير آفاق المعادن الحرجة العالمية للوكالة الدولية للطاقة (مع عرض أرقام كلتا الجهتين حيثما تفاوتت بحسب المنهجية)؛ وبيانات تدفقات التجارة والتعافي إلى تحليل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لبيانات الجمارك الصينية؛ وإدراج يونيو 2026 إلى تغطية الجزيرة وواشنطن بوست و Benchmark Mineral Intelligence لإعلان وزارة التجارة الصينية؛ والأرقام المتعلقة بالسياسة الأمريكية إلى إعلانات البيت الأبيض وإكزيم ووزارتي الطاقة والدفاع ووزارة الخارجية كما نقلتها CNBC ورويترز و Mining.com. وتتضمن الأشكال 4 و7 و8 مؤشرات تحليلية ومسارات إرشادية، موضّحة بهذه الصفة وليست إحصاءات رسمية؛ كما أن أرقام تمويل البرامج متداخلة جزئياً بين المبادرات. ويتطور المشهد السياسي والسوقي بوتيرة سريعة، بما في ذلك المراجعة المقررة لقيود أكتوبر 2025 الصينية المُعلَّقة في نحو نوفمبر 2026، والموعد النهائي لمفاوضات المادة 232 الخاصة بالمعادن في 13 يوليو 2026؛ لذا ينبغي إعادة التحقق من الأرقام قبل أي إعادة نشر.*

## المصادر والمراجع

المراجع مرقّمة؛ ويوصل كل منها بمصدر أوّلي أو موثوق. البيانات محدَّثة حتى نهاية يونيو *2026*.


### المصادر الرسمية والحكومية

**[1]**موجز السلع المعدنية لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 2026 (العناصر الأرضية النادرة، الإمدادات، الاعتماد على الاستيراد). الرابط — هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية

**[2]**هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية — قيمة الإنتاج المعدني الأمريكي 2025؛ قائمة المعادن الحرجة 60) 2025 سلعة). الرابط — هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية

**[3]**البيت الأبيض / إكزيم — "مشروع الخزنة" الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي للمعادن الحرجة (12 مليار دولار). الرابط — CNBC

**[4]**المنتدى الوزاري للمعادن الحرجة (54 دولة) وتكتل فورج. الرابط — مركز السياسات ثنائية الحزبين

**[5]**إعلان المادة 232 بشأن المعادن الحرجة المُصنَّعة؛ مفاوضات أرضية الأسعار، الموعد النهائي 13 يوليو 2026. الرابط — وايت آند كيس

### تحليل السياسات وضوابط التصدير

**[6]**قيود التصدير الصينية للعناصر الأرضية النادرة؛ موجتا أبريل وأكتوبر 2025؛ تعليق نوفمبر 2025. الرابط — البرلمان الأوروبي (EPRS)

**[7]**بنية ضوابط التصدير الصينية ونقاط الضغط الاستراتيجية للمعادن الحرجة؛ سلّم التصعيد حتى يونيو 2026. الرابط — معهد أندرسن

**[8]**الصين تضيف 10 شركات أمريكية، من بينها MP Materials وUSA Rare Earth، إلى قائمة ضوابط التصدير (22 يونيو 2026). الرابط — الجزيرة

**[9]**الصين تستهدف شركات العناصر الأرضية النادرة الأمريكية بضوابط تصدير جديدة. الرابط — واشنطن بوست

**[10]**مشروع الخزنة ودليل اللعب الأمريكي الجديد للمعادن الحرجة (أرضيات الأسعار، الحصص الرأسمالية، الشراء المسبق). الرابط — ماير براون

### بيانات السوق وتحليل القطاع

**[11]**قيود تصدير العناصر الأرضية النادرة بعد عام (تعافي الولايات المتحدة مقابل أوروبا؛ بيانات الإيتريوم). الرابط — مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

**[12]**مع ضوابط التصدير الجديدة، تتحول مخاطر تركز الإمدادات إلى واقع (حصص الاستخراج والتكرير والمغناطيس؛ علاوات الأسعار). الرابط — الوكالة الدولية للطاقة

**[13]**تقرير آفاق المعادن الحرجة العالمية 2025 (التركز، اختبار مرونة إزالة أكبر مورّد، أثر الأسعار). الرابط — الوكالة الدولية للطاقة

**[14]**أحدث قيود التصدير الصينية للعناصر الأرضية النادرة تجاه اليابان (يناير 2026). الرابط — Benchmark Mineral Intelligence

**[15]**آفاق الطلب على المعادن الحرجة (محركات الطاقة والذكاء الاصطناعي والدفاع). الرابط — جيه بي مورغان للأبحاث العالمية

**[16]**سلاسل التوريد المعدنية الأمريكية لا تزال معرّضة للصين — قراءة في تقرير هيئة المسح الجيولوجي 2026؛ ارتفاع الأنتيمون 144%. الرابط — Quest Metals (تحليل لتقرير USGS)

**[17]**ترامب يطلق مشروع الخزنة بقيمة 12 مليار دولار لخفض الاعتماد على الصين؛ 7.5 مليار دولار بموجب قانون OBBBA. الرابط — Mining.com

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت